التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 147 – كل ما أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال مال للقيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أية ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أية مصلحة.

إقرأ في هذا العدد

-سياسة أمريكا تجاه أوروبا في ظل قاعدة «أمريكا أولا»

-55 بلداً من بلاد المسلمين تجتمع لتعلن أنها لا تملك إلا شعارات جوفاء!

-تحت حكم الرأسمالية

تصبح حياة الذباب أولى من حياة البشرية

-البحر الأحمر وحلقة النار

الأحد 21 جمادى الأول 1448هـ | الموافق لـ 1 نوفمبر 2026 م | العدد 615 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2643-2382

كلمة العدد

ويحاكم من ينكر عليهم شناعاتهم

بات من اليقين الذي لا يقبل الدحض أن التحليل السياسي الرصين، مهما رسخت قدم صاحبه في استخدام مناهج العلوم السياسية لتفسير الاحداث بشكل علمي منظم، ومهما تميز، صاحبه هذا، بالحياد والموضوعية في استكناه أسرار تلك الاحداث، او علا كعب ثقافته وتوسع، تبقى المعلومة الموثقة التي تستند إلى الحقائق الدقيقة، والتي تخفيها الكواليس حصرا، هي الركن الذي تشيّد عليه تحليل من لا يقبل على نفسه أن يخدع أهله أويضللهم بالأكاذيب والآراء المهزوزة.

فموضوع وقوع الأمة الإسلامية في مجملها، ومعظم أقطارها في تفصيلها، تحت هيمنة البلدان الاستعمارية، وأنها لا تكاد تملك من أمرها شيئا، لا يختلف فيه اثنان، وأن قضيتها المركزية تنحصر في تحررها من ذلّ هذه التبعية. فأمام إصرارنا على التأكيد على أن نهضتنا تمر جبرا عبر الآلية المعقدة لكسر هذا الطوق المضروب حولنا، بتنا نُتهم بالوقوع في حبال نظرية المؤامرة، رغم الأدلة والشواهد التي تكاد تفقأ الأعين. إلا أن المعلومات التي توثقها تصريحات هذا المسئول أو ذاك، وفلتات ألسنتهم، سواء المباشر منهم حاليا لمهامه أو السابق منهم، فهي تكشف عن امر مرعب لمدى تغلغل النفوذ الاستعماري في أوصالنا، تكاد لاتستوعبه أعمق التحاليل وأشدها رسوخا في ميادين العمل السياسي.

فلا يدري المرء أي هذه التصريحات هي أشد تعبيرا عن حجم المأساة التي تطحن أمتنا، وأيها أبلغ أثرا في واقعها! فهل يرجح تأكيد رئيس مجلس نواب الشعب أن موقف رئيس الدولة من اعتبار مسألة تجريم التطبيع مع الكيان الغاصب سيضرّ بالمصالح الخارجية لتونس، وأنّ المسألة اتخذت طابعا انتخابيًا لا أكثر ولا أقل، بحديث رئيس سابق للبلاد عن مسئول كبير يشرف على عمله ويقيمه ويصوّب ما يرى من ميلا ن، أو تأكيد رئيس ثالث مرّ على كواهلنا يوما، جاء اليوم يطمئننا أن انفراج أمر الحكم فينا يُتدارس في الغرف الخارجية؟

ثم على أي قاعدة علمية يُراد للمحلل السياسي أن يبني تحاليله في تونس اليوم، وهو يدرس واقع البلاد ويؤسس لمستقبلها، إذا أكد وزير سابق أن الأسس السياسية التي تضبط "تحركاتنا" اليوم، بعد الثورة، والتي انبثقت عن هيئة بن عاشور وأساسا القانون الأنتخابي الذي حدّد مسار "الانتقال الديمقراطي"، قد تمت صياغتها بتأثير من خارج البلاد، ومن أوروبا تحديدا؟

لئن مرت كل المعلومات السياسية، سالفة الذكر، وغيرها الكثير وهي تكشف عن حجم الانبتات الذي يلفّ الوسط السياسي قاطبة، وهو الضلع الثاني لمأساتنا والمتمثل في الخيانة المعرفية لكل هؤلاء، زائد الغباء السياسي الذي هيّأ الجميع لخدمة مصالح قوى الهيمنة، فإن ما صرح به السيد المنصف المرزوقي لإحدى محطات التواصل الاجتماعي، من أنه أشرف، سنة 2003، في دير بجنوب فرنسا وفره لهم أحد الرهبان، على عملية جمع نحوا من خمسين ناشط سياسي، من كامل أطياف المعارضة، للتداول في شؤون البلاد، وهو الأمر الذي أفرز دستور التأسيسي، وحكومة "الترويكا"، وهو يقترح إعادة التجربة للخروج من الأزمة السياسي التي تعصف اليوم بالبلاد.

إلا أن الأخطر من هذه الهاوية التي أردوا فيها الأرض والعرض، تلك البلادة الفكرية السياسية التي باتت تتحكم بالعقول، إذ لم ينكر أحد على السيد المرزوقي ومن شاركه فعلتهم تلك، ولا حذر من مقترح إعادة التجربة. فلم تتحرك النيابة لإثارة دعوى قضائية ولا استنكر الفرقاء السياسيون ماكشف عنه من معلومات ظلت خافية عن الرأي العام، ومع كل ذلك استمر المقترح كتجربة قابلة لإعادة اعتمادها، بل قد تكون الطبخة الآن تجري الآن في غرفهم المظلمة ليعاد على الناسئ القول بوجوب طاعة أولي الأمر.

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

حين ينقض الشريك غزله:

تركيا ومصر وصراع النفوذ شرق المتوسط



إن أخطر ما ابتليت به أمة، أن ظن حكامها يومًا، أنهم يتحالفون وهم في الحقيقة يُستخدَمون. ما حدث يوم 20 أكتوبر 2026 حين صادق مجلس النواب في شرق ليبيا بالإجماع على مذكرة التفاهم البحرية مع تركيا بعد ست سنوات من الرفض، لم يكن مجرد توقيع، بل هو نهاية مرحلة الغساسنة والمناذرة الليبية. فقد كان شرق ليبيا حليفا لمحور القاهرة-أثينا، وغربها حليفا لمحور أنقرة، واليوم قرر الشرق أن يغزل غزلا واحدا مع أنقرة، ليضع القاهرة أمام سؤال وجودي عن شبكة تحالفاتها من البحر الأحمر إلى المغرب.

جوهر الخلاف

الخلاف ليس على سطر بحري، بل على فلسفة المتوسط. الاتفاق التركي-الليبي الموقع في 27 نوفمبر 2019 يرسم خطًا مباشرا بين تركيا وليبيا يقطع الطريق على خط اليونان-مصر-قبرص. أنقرة تقول هو حق سيادي يكسر عزلتها، وليبيا تقول هو شريك قوي للتنقيب. بينما ترى القاهرة وأثينا أنه يقتطع من جرفهما القاري وينتهك حقوق جزر يونانية، وأن تحول حليفها في شرق ليبيا نحو أنقرة يهدد عمقها الغربي.

هذا التحول لم يقتصر على ليبيا، بل امتدت تداعياته إلى دول شمال إفريقيا؛ حيث تقف تونس في موقع جغرافي حساس، فهي ليست طرفا مباشرا في الاتفاقية، لكنها تتأثر بتداعياتها، في المقابل، تفضل الجزائر "الحياد الإيجابي" ورفض الانضمام لأي تحالف مناهض لأنقرة، مفضلة التنسيق معها لضبط التوازنات، بينما تمتد الأزمة إلى القرن الإفريقي حيث يتنامى الوجود التركي في الصومال وإريتريا، مما يدفع القاهرة لتعزيز تحالفاتها مع إريتريا والصومال لمواجهة هذا التمدد.

شبكة التحالفات من الأحمر إلى الأطلسي

تحالفات تركيا: في المتوسط قلبها ليبيا الموحدة الآن، وفي البحر الأحمر قاعدة في الصومال واتفاقيات مع جيبوتي، وفي المغرب العربي علاقة مع الجزائر ومسيرات مع المغرب، فهي اللاعب الوحيد الذي له علاقة مع طرفي النزاع المغاربي. دوليا هي في الناتو مع أمريكا بتوتر S-400، وشريك دفاعي خاص مع بريطانيا بعد البريكست في ملف التايفون والمسيرات، وشريك غاز ومهاجرين مع أوروبا.

تحالفات مصر: في المتوسط محور القاهرة-أثينا-قبرص مدعوم من فرنسا وإيطاليا ومنتدى غاز شرق المتوسط، وفي البحر الأحمر تحالف مع السعودية والإمارات في مجلس البحر الأحمر وقاعدة برنيس، وفي المغرب العربي علاقات باردة مع الجزائر ومتذبذبة مع المغرب. دوليا هي حليف رئيسي لأمريكا خارج الناتو، وحليف لبريطانيا في الهجرة والطاقة، وحليف لروسيا في القمح و التكنولوجيا النووية السلمية. فمصر هي النموذج الأوضح للرجل الذي فيه شركاء متشاكسون، أمريكا تريدها ضد روسيا وروسيا تريدها ضد أمريكا.

عرض المصالحة التركي والتوجه المصري

العرض التركي للخروج من الخلاف كان ذكيا، فأنقرة لم تحتفل كنصر، بل طرحت ترسيما ثلاثيا مصريا-تركيا-ليبيا، وعرضت تحويل المتوسط من ساحة نزاع إلى شركة طاقة مشتركة تصدر عبر محطات الإسالة المصرية في إدكو ودمياط، وضمنت ألا تستخدم ليبيا منصة تهديد للأمن القومي المصري.

في المقابل، اتجهت القاهرة إلى تطويق ليبيا بجوارها: تنسيق أمني مع تشاد والنيجر لضبط المثلث الحدودي، ومحاولة إحياء محور مع الجزائر وتونس، وتمسك بمحور اليونان وقبرص. لكن هذا التوجه يصطدم بأن كل دولة جوار هي نفسها متحالفة مع تركيا: السودان مع تركيا، الجزائر تشتري مسيرات تركية، النيجر منفتحة على تركيا وروسيا. فصار التطويق تطويقا متشابكا لا يحل العقدة بل يزيدها.

رغم الرفض العلني، فإن مصر لا تغلق الباب؛ إذ تجري اتصالات مكثفة ومباشرة بين رئيس المخابرات المصرية اللواء حسن رشاد والجانب الليبي والتركي لبحث المخاوف الأمنية المتعلقة بالولاية البحرية، مستغلة التقارب الأخير لتصفير الخلافات دون التضحية بتحالفها الإستراتيجي مع اليونان

هذا الوضع يتيح لكل طرف تحقيق حد أدنى من مكاسبه (تركيا تثبت وجودها البحري، ومصر تحمي أمنها القومي واستقرارها الاقتصادي، وبريطانيا تضمن هدوء جنوب الناتو) دون الحاجة لخوض حروب وكالة صفرية.

الهندسة البريطانية-الأمريكية وإدارة الفوضى الإقليمية

في خضم هذا الاحتقان، تتحرك القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، بـ"هندسة إستراتيجية احتوائية" تهدف إلى إدارة الصراع لا حله، لضمان مصالحها الحيوية. فالموقف الأمريكي يتسم بـ"الحياد العملياتي"، مكتفيا بالدعوة إلى التفاوض دون إصدار حكم قانوني حاسم، حفاظا على العلاقة مع تركيا العضو في الناتو، وتجنبا للتصعيد بين الحلفاء. أما بريطانيا، فتلعب دور "المهندس الاستراتيجي الذكي"؛ فهي تفضل "تفكيك الكتل الصلبة" وتشجيع التسويات الهجينة، كما تجلى في اتفاقية الشراكة الإستراتيجية والدفاعية مع تركيا في أبريل 2026.

وتستند لندن في ذلك إلى قواعدها العسكرية في قبرص، وتحالفها الوثيق مع الإمارات ، لضمان بقاء خطوط الملاحة والطاقة آمنة تحت رقابة "الناتو"، ومنع أي صدام عسكري مفتوح قد يعصف بأمن القارة الأوروبية أو يفتح ثغرة تستغلها روسيا. هذه الإستراتيجية الغربية تُنتج عمليا أثرا مشابها لتحجيم دور الدول الإقليمية الكبرى، حتى من دون اتفاق مسبق على ذلك، مما يفرض على دول المنطقة قراءة الموقف بزوايا متعددة.

التتمة في الصفحة الثانية

الإجراءات العملية لدولة الخلافة الراشدة

للقضاء على البطالة التي أوجدتها دولة الحداثة

لا تكاد تتوقف التحركات الاحتجاجية في تونس للمطالبة بالتشغيل، وخاصة في صفوف أصحاب الشهائد العليا. ومن أحدث هذه التحركات مسيرة الكرامة التي انطلقت يوم 27 سبتمبر 2026 من منزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد باتجاه العاصمة، للمطالبة بتفعيل القانون عدد 18 لسنة 2025 المتعلق بالانتداب الاستثنائي لأصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم، ثم تواصلت التحركات في عدد من الجهات، من ذلك الوقفة الاحتجاجية بولاية سيدي بوزيد يوم 28 أكتوبر 2026 للمطالبة بتفعيل القانون نفسه وفتح باب الانتداب فعليا. وتكشف هذه التحركات المتواصلة عن عجز دولة الحداثة عن إيجاد معالجات جذرية للمشاكل التي أفرزتها أنظمتها الوضعية الفاشلة، التي جعلت من الشهادة الجامعية عبئاً ثقيلاً على حاملها، وعجزت عن توظيف طاقات الشباب والاستفادة من كفاءاتهم لإحداث نهضة علمية وتكنولوجية.

إن البطالة ليست ناتجة عن نقص في الإنتاج أو ضعف في التطور الاقتصادي، بل هي مشكلة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي والسياسات التي تنظّم توزيع الثروة وتوجيه الأموال. ففي ظل النظام الرأسمالي، يشكل النظام المالي القائم على الربا أحد العوامل التي تساهم في تركيز الثروة لدى أصحاب رؤوس الأموال، إذ تتحول الأموال من المقترضين، من أفراد وشركات ودول، إلى المؤسسات المالية عبر الفوائد المتراكمة، فتزداد مديونية المحتاجين وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما يؤدي خلق الأموال عبر الإقراض المصرفي إلى زيادة الكتلة النقدية وما قد يصاحبها من تضخم وارتفاع للأسعار وتراجع القدرة الشرائية، فضلاً عن توجيه رؤوس الأموال نحو المضاربة في البورصات بدلاً من الاستثمار في الإنتاج وخلق فرص العمل، بل قد تصبح زيادة الأرباح مرتبطة بتسريح العمال وتقليص النفقات. وهكذا يصبح المال متركزاً في أيدي من يملكونه أصلاً، بينما تعجز الفئات المحتاجة والشركات المنتجة عن الوصول إليه بشروط مناسبة، فتضعف القدرة على الاستهلاك والاستثمار وتتفاقم البطالة والفقر.

لا خلاص إلا بالإسلام والخلافة:

أما حل مشكلة البطالة فينبغي أن يكون حلاً جذرياً وليس ترقيعياً، وذلك بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كاملا غير منقوص في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، بحيث تقوم المعالجة على تحريم الربا وكنز المال، وضمان تداول المال وتوزيعه، وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، حتى تصبح الثروة وسيلة لإشباع حاجات الناس وخلق فرص العمل، لا أداة لتركيز الأموال في أيدي فئة محدودة.

أما الآليات والإجراءات العملية التي تعتمدها دولة الخلافة الراشدة لمواجهة البطالة فتتمثل في:

1) إعادة تعريف المشكلة الاقتصادية: اعتبار المشكلة الأساسية ليست نقص الإنتاج والثروات، وإنما سوء حيازة الثروة وتوزيعها بين الناس، وجعل ضمان إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد هدفاً للسياسة الاقتصادية، فالدولة هي المسؤولة عن توفير الثروة أموالاً وخدمات للرعية، بالإضافة إلى توزيع هذه الثروة على أفراد المجتمع ليتمكن كل فرد من حيازتها والانتفاع بها. روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» وجاء في المادة 124 من مشروع دستور الخلافة: "المشكلة الاقتصادية هي توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية، وتمكينهم من الانتفاع بها بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها".

2) تحقيق التوازن الاقتصادي: بإعطاء المحتاجين من أموال الدولة التي في بيت المال، بما يساهم في تقليص التفاوت في الثروة وتمكينهم من تلبية حاجاتهم. قال تعالى : كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ

3) تنظيم الملكية: ضبط أنواع الملكية، من ملكية فردية وملكية عامة وملكية دولة، وضبط أحكام اكتسابها والتصرف فيها، بما يضمن مشروعية حيازة الأموال والانتفاع بها.

4) إعادة تنظيم الملكية العامة: بضمان حق جميع أفراد الأمة في الانتفاع بالثروات والمرافق العامة، مثل النفط والغاز و المياه والمراعي والمعادن والطرق والأنهار والبحيرات، ومنع احتكارها أو خصخصتها لفئة دون غيرها. وجاء في المادة 140 من مشروع دستور الخلافة: "لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة, ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

5) تحريم الربا ومنع الإقراض والاقتراض الربوي، والاستعاضة عنه بالقروض الحسنة والتعاملات والاستثمارات المشروعة، بما يحدّ من استنزاف أموال الأفراد والشركات بالديون والفوائد. فقد أعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بيت المال للفلاحين في العراق أموالاً تمكنهم من استغلال أراضيهم إلى أن تخرج الغلال. ويُقاس على الفلاحين من هم مثلهم، فيما هم في حاجة إلى المال، لكفاية أنفسهم في العيش، فقد أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم رجلاً حبلاً وفأساً ليحتطب من أجل أن يأكل.

التتمة في الصفحة الثانية

تتمة : الإجراءات العملية لدولة الخلافة الراشدة للقضاء على البطالة التي أوجدتها دولة الحداثة

6 تحريم كنز المال، بما يدفع أصحاب الأموال إلى إخراجها للتداول أو استثمارها في أنشطة اقتصادية منتجة، (مع ضرورة أخذ العلم أن هناك فرقاً كبيراً بين الكنز والادخار، تجدون تفصيلاته في كتاب "النظام الاقتصادي في الإسلام" ص 251). وقد جاء في المادة 142 من مشروع دستور دولة الخلافة: "يمنع كنز المال ولو أخرجت زكاته".

7) تفعيل الزكاة: فرض الزكاة على الأموال المستحقة لها، بما يشجع على عدم تعطيل الثروات ويساهم في إعادة توزيعها على مستحقيها.

8) اعتماد الذهب والفضة أساساً للنظام النقدي: اتخاذ قاعدة الذهب والفضة أساساً للنقد، للحد من التوسع في إصدار النقود دون ضوابط وما قد ينجم عنه من تضخم.

9) منع الشركات القائمة على عقود المساهمة الرأسمالية المخالفة لأحكام الشركات في الإسلام، وتوجيه الأموال نحو الشركات والاستثمارات القائمة على العقود الشرعية والمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي.

10) تشجيع أصحاب الثروات على استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية متنوعة بدلاً من اكتنازها أو توجيهها للمضاربة، بما يساهم في تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

11) فرض العمل على القادر لتأمين حاجاته وحاجات من تجب عليه نفقتهم، وتكفّل الدولة بإعالة العاجزين وإيجاد الأعمال لمن يحملون تابعية الدولة.

12) تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية: بإقطاع الأراضي الموات لمن لا يملك أرضاً أو لا يملك منها ما يكفيه، بما يتيح تشغيل القادرين على الزراعة واستغلال الأراضي المعطلة. (لمراجعة أحكام إقطاع الأراضي الميتة وإحيائها - المواد 134، 135، 136 من مشروع دستور دولة الخلافة).

13) تفعيل مراكز البحوث ومعاهد العلوم والتكنولوجيا: باحتضان العلماء والمبدعين وتوفير الظروف الملائمة لهم، وربط البحث العلمي بالتصنيع والإنتاج، بما يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والعلمي والعسكري والثقافي.

وحتى تنتهي البطالة وحتى يستفيد المسلمون من خيرات بلادهم وحتى تُحل كل المشاكل الاقتصادية يجب أن يتحقق التغيير الجذري والانقلابي ليبلغ الإسلام ما بلغ الليل والنهار، وتنعم البشرية بالعدل والاستقامة والرعاية الصحيحة في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الدكتور الأسعد العجيلي

سياسة أمريكا تجاه أوروبا في ظل قاعدة "أمريكا أولا"

"تتجه أمريكا إلى إعادة تقييم انتشار قواتها العسكرية في أوروبا ومواقع تمركزها" كما ذكر ممثلها لدى حلف الناتو ماثيو ويتاكر يوم 2026/10/1. وقال: "إن المراجعة ستستند إلى سياسة أمريكا أولا". وذلك وسط تساؤلات متزايدة بشأن مستقبل وجود أمريكا العسكري في القارة وعلاقتها بحلفائها الأوروبيين.

وعودا إلى تاريخ هذه العلاقة، فإن أمريكا قررت عقب الحرب العالمية الثانية الخروج من عزلتها، حيث كانت تحصر أعمالها الاستعمارية في العالم الجديد، ودخول العالم القديم الذي كانت أوروبا الاستعمارية تسيطر عليه، والتي أصابها ما أصابها في هذه الحرب من دمار بفعل ما اقترفته أيديها الآثمة. وذلك لتفرض أمريكا هيمنتها عليها وعلى العالم القديم، وقد سال لعابها على ثرواته التي كانت تنهبها أوروبا، ولتحول دون سيطرة الاتحاد السوفيتي عليها.

فأسست الناتو وأقامت قواعد عسكرية ونشرت نحو 80 ألف جندي في أوروبا، وأطلقت مشروع مارشال للسيطرة على اقتصادها، وأدخلت شركاتها لتؤمن الهيمنة الاقتصادية والسياسية عليها.

سقط الاتحاد السوفيتي وزال تهديده لأوروبا، ولكن أمريكا أبقت هيمنتها عليها ولم تسقط الناتو الذي تقوده. بدأت أوروبا في العمل للتخلص من هذه الهيمنة، فأسست اتحادا، ولكنه لم يتطور لأن يصبح قوة سياسية واحدة، ذات قوة عسكرية تحميها وتنفذ سياساتها بها، وإن أرست نواة جيش أوروبي، ولكن لم تتمكن من تطويره. وبدأت تتقارب مع روسيا لتعزز اقتصادها وموقفها السياسي في مواجهة أمريكا.

ولضرب ذلك، قررت أمريكا إشعال الحرب بينهما. فجعلت أوكرانيا تستفز روسيا، التي بدورها قامت بغزو أوكرانيا عام 2022. وهكذا تمكنت أمريكا من توجيه ضربة قاسية لأوروبا لم تستطع أن تفيق منها حتى الآن. وحتى تنهكها وتبقيها محتاجة لها وتبقي هيمنتها عليها، قررت جعلها تقاوم روسيا وحدها، فتبنت شعار "أمريكا أولا".

ولهذا ورد في استراتيجيتها التي أصدرتها يوم 2025/12/5 فيما يتعلق بأوروبا التالي:

"تتمثل أولويات الاستراتيجية الأمريكية تجاه أوروبا:

- بتمكين أوروبا من الاعتماد على نفسها
- تحمل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن نفسها
- تحقيق الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا
- إنهاء فكرة اعتبار الناتو تحالفا قابلا للتوسع بلا حدود
- فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع والخدمات الأمريكية وضمان معاملة عادلة للعمال والشركات الأمريكية.
- ينبغي للدبلوماسية الأمريكية أن تواصل الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية وحرية التعبير في أوروبا، لأن الدول الأوروبية لا يمكنها إصلاح نفسها، وهي غارقة في أزمة سياسية، وقد أصبح صعود الأحزاب الوطنية سببا وجيها للتفاؤل".

فهذه النقاط تؤكد أهداف أمريكا تجاه أوروبا. وفي النقطة الأخيرة تؤكد رغبتها في إبقاء هيمنتها عليها باسم إصلاحها والدفاع عن الديمقراطية فيها. وتؤكد دعمها للأحزاب القومية العنصرية وهي ديكتاتورية، لأنها تريد خلخلة الأوضاع الداخلية في دول أوروبا، وإسقاط الاتحاد الأوروبي وعملته اليورو. وذلك من دون الحاجة إلى وجود قوات أمريكية كثيرة، للتقليل من نفقاتها. وتفيد التقارير أنها تريد سحب 40 ألف جندي من أوروبا.

وبعد هذه الضربة القاسية التي تلقتها أوروبا، فقد بدأت بمراجعة علاقتها بأمريكا ولملمة قواها، لتعيد بناء نفسها عسكريا من دون الاعتماد على أمريكا. ولهذا أخرجت "الكتاب الأبيض للدفاع الأوروبي - الجاهزية لعام 2030" في آذار 2025، ورصدت 800 مليار يورو لتعزيز البنية التحتية الدفاعية الأوروبية. وألمانيا القوة الاقتصادية الأولى في الاتحاد وأحد ركائزه الرئيسية أعلنت استراتيجية أمنية في تموز 2023، وأخرى استراتيجية عسكرية في نيسان 2026، والتي تنص على جعل "الجيش الألماني أقوى جيش نظامي في أوروبا بحلول عام 2039". وبدأت تشجع الشركات الصناعية المدنية للقيام بالصناعات الحربية، واتفقت مع فرنسا على جعل القوة النووية الفرنسية، وأقامت قاعدة عسكرية دائمة في دول البلطيق لمواجهة روسيا التي تطمع في الاستيلاء عليها لأنها تطوق كالينغراد الروسية.

وفي الوقت نفسه تخوض أمريكا لعبتها مع روسيا، فبجانب إبعادها عن أوروبا بإشعالها حرب أوكرانيا، تفرض عليها عقوبات قاسية لتخضعها لمآربها، حيث تسعى للاستحواذ على مواردها النفطية التي كانت تستفيد منها أوروبا. ولهذا أعلن رئيسها ترامب يوم 2026/10/10 أنه "اتفق مع الرئيس الروسي بوتين لتوريد كميات كبيرة من الديزل إلى الأسواق الأمريكية والعالمية". والمقصود بالعالمية، أوروبا على الأخص، حيث تضاعفت أسعار الديزل فيها كما تضاعفت في أمريكا بسبب عدوانها على إيران. فيظهر أن أمريكا ستشتري الديزل الروسي وتبيعه لأوروبا ولغيرها لتجني الأرباح الطائلة. وليس من المستبعد مستقبلا أن تشتري الغاز الروسي لتبيعه لأوروبا وهكذا. فقد خرقت العقوبات التي فرضتها على روسيا وحالت دون أوروبا أن تخرقها. فأمريكا لا تكترث بحلفائها الأوروبيين، فتجبرهم على السير معها في فرض العقوبات على روسيا، وتمنعهم من الاستيراد منها، ومن ثم تأتي لتستورد هي منها! فلا يهمها إلا مصالحها وهيمنتها، خاصة في ظل قاعدة "أمريكا أولا". فلا تعرف صديقا ولا عدوا في سبيل ذلك.

والمشكلة تكمن أكثر في أوروبا نفسها، إذ ركنت إلى مساعدات أمريكا وحمايتها العسكرية باسم الناتو، وما هي إلا وسائل لهيمنة أمريكا عليها. فتوجهت دولها وشعوبها للاقتصاد والرفاهية وأهملت الناحية السياسية والعسكرية. فلم تعد تخرّج سياسيين أقوياء، ولم تقدر أن تبني جيشا من أبنائها. ونظام الحكم فيها يحول دون وجود حكم قوي، إذ يعتمد على تشكيل حكومات من تحالفات أحزاب تتجاذبها مصالحها الذاتية. ولم تستطع بناء وحدتها، لأن القومية قد حفرت خنادق عميقة تحول دون ذلك. ولهذا فاتحادها الذي أقامته بين دولها التي ترفض التخلي عن هويتها القومية والاندماج في كيان سياسي واحد، هو اتحاد هش معرض للانهيار. وقد فقدت كثيرا من نفوذها العالمي ولا تستطيع إعادته. إذ كانت تعتمد على الاستعمار فتنهب ثروات الآخرين خاصة في أفريقيا وآسيا وتجعلها أسواقا لتصريف بضائعها.

والمشكلة تكمن أيضا في فشل المبدأ الرأسمالي في صهر شعوبه في بوتقة واحدة، فالمصلحة القومية هي الأساس، ويجري تطبيق المبدأ بحسبها، بجانب كونه مبدأ باطلا وخطيرا على البشرية.

ونحن لا نأسف على أوروبا، ولا نفرح بهيمنة أمريكا فكلاهما شر. فلا نريد أن نستبدل شرا بشر، ولا استعمارا باستعمار. وإنما نريد أن تعود أمتنا الإسلامية وتتبوأ مقعدها اللائق بها خير أمة أخرجت للناس لتنقذ نفسها وشعوب العالم كلها من نير الاستعمار وظلم الرأسمالية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا أقامت خلافتها الراشدة على منهاج النبوة.

بقلم أ.أسعد منصور

تتمة: حين ينقض الشريك غزله: تركيا ومصر وصراع النفوذ شرق المتوسط

ضوابط التحالف في الإسلام

في مواجهة هذا العبث الجيوسياسي، يقدم القرآن الكريم بوصلة تشريعية حاسمة لفهم طبيعة هذه التحالفات، وذلك في المثل البليغ الذي ضربه الله في سورة الزمر: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾. هذا المثل يختزل صراع المحاور، ويكشف زيف "التبعية المتعددة" التي تجعل الدول رهينة لشركاء متنازعين.

لقد أبطل الإسلام الأحلاف القائمة على الظلم والعدوان، وأقرّ الأحلاف الشريفة التي تهدف لنصرة المظلوم وإقرار العدل، كما في "حلف الفضول" الذي قال عنه النبي ﷺ: «وأيما حلف كان في الجاهلية فلم يزده الإسلام إلا شدة». ثم تجاوز الإسلام مفهوم التحالف العصبي القبلي الضيق إلى "رابطة العقيدة" الشاملة، كما تجلى في "بيعة العقبة الثانية" التي أسست لقيام الكيان السياسي والعسكري للمسلمين، والانتقال من مرحلة الدعوة السلمية إلى مرحلة بناء الدولة وحمايتها ، وفي "وثيقة المدينة" التي شكلت أول دستور للتحالفات الداخلية والخارجية؛ حيث وحدت بين المهاجرين والأنصار، وأسست لتنظيم علاقة يهود يثرب بالدولة الإسلامية الوليدة وضمان الاستقرار والتعايش المشترك. وهكذا يقرر الإسلام قاعدة "لا حلف في الإسلام إلا شدة"، محذراً في آية آل عمران: ﴿إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾، ومؤكداً أن الاعتصام بحبل الله هو الضمانة الحقيقية للأمن القومي.

نحو استراتيجية سيادية متجاوزة لفخاخ الشركاء

إن استقراء التاريخ والواقع يكشف أن التحالفات التي ثبنى على "منطق الغلبة" و"تعدد الشركاء المتشاكسين" مصيرها الانهيار أو التحول إلى أوراق للضغط والابتزاز، كما يحدث في الساحات الملتهبة من ليبيا إلى شرق المتوسط. فالمخططات الأمريكية-البريطانية التي تدير الصراعات لضمان مصالحها، تترك دول شمال إفريقيا تدور في حلقة مفرغة بين "التشاكس" و"التبعية". في المقابل، تقدم أحكام الإسلام، بدءاً من "حلف الفضول" ومروراً بـ"بيعة العقبة" و"وثيقة المدينة"، إطاراً متكاملاً لضوابط التحالف؛ حيث يقوم الحلف على "الرابطة العقدية" لا العصبية، ويستهدف نصرة الحق والدفاع المشترك، ويرفض الاعتداء ويحرم التبعية الخارجية. فالمثل القرآني يضعنا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التمزق بين شركاء متنازعين، أو السلامة المطلقة لعهد واحد. وبناءً على ذلك، فإن استعادة المنطقة لعافيتها السياسية تتطلب إعادة قراءة هذه الضوابط التشريعية، لتجاوز شراكة التبعية، والاتجاه نحو وحدة سيادية تحفظ البلاد والعباد وترد عن الأمة كيد الأعداء، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

55 بلداً من بلاد المسلمين تجتمع لتعلن أنها لا تملك إلا شعارات جوفاء!

انطلقت، السبت الموافق 17 تشرين الأول، أعمال الدورة الـ52 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في العاصمة العراقية بغداد، بمشاركة 55 دولة من الدول الأعضاء والمراقبة، وأكثر من 40 منظمة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المنظمة تأسست في الرباط بتاريخ 25 أيلول 1969، إذ عُقد أول اجتماع بين قادة البلاد الإسلامية، بعد حريق الأقصى يوم 21 آب 1969، وبعد ستة أشهر من الاجتماع الأول، تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية المنعقد في مدينة جدة السعودية في آذار 1970م، إنشاء أمانة عامة للمنظمة، كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل، عين وقتها أمين عام واختيرت جدة مقراً مؤقتاً للمنظمة.

وقد تمخض هذا الاجتماع عن قرارات ذكرت في البيان الختامي، أبرزها ما يتعلق بقضية فلسطين والقدس فقد تصدرت أعمال الدورة، مع التأكيد على تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، وإيصال المساعدات وإعادة الإعمار، ورفض التهجير والاستيطان والضم، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، ووكالة الأونروا.

كما بحثت الاجتماعات الأوضاع في اليمن والسودان وسوريا وأفغانستان، إلى جانب قضايا التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وأكد وزير خارجية العراق فؤاد حسين حرص بلاده على توحيد المواقف وتعزيز التضامن الإسلامي، مشددا على أن قضية فلسطين تأتي في مقدمة أولويات العمل المشترك. ودعا حسين إلى إنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان والضم والتهجير القسري، والحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين.

وشدد رئيس وزراء العراق علي الزيدي على أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي في ترسيخ الاعتدال والتسامح وتعزيز التنمية والاستقرار، داعيا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة.

وهنا لا بد لنا من بيان:

إن هذه المنظمة وغيرها من المنظمات كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ما نشأت إلا لتكريس تقسيم البلاد الإسلامية، والحيلولة دون وحدتها في دولة واحدة، فمجرد وجود هذه العبارات من مثل دول عربية أو (دول إسلامية) هو إقرار بالخضوع للأمر الواقع وهو حماية الحدود التي وضعتها معاهدة سايكس بيكو.

وفوق ذلك فإنهم وعبر عقود من الزمن، عقدوا عشرات المؤتمرات وبحثوا مئات الملفات، ولم يخرجوا بحل واحد لمشاكل بلاد المسلمين، خاصة فيما يخص فلسطين المحتلة، فهم بعد كل نكبة أو إبادة يجتمعون للشجب والتنديد، مع ما يملكون من جيوش جرارة وعدوهم أذل من أن يقاوم جيشاً واحداً من جيوشهم لو صدقت النية وأعلن الجهاد.

وما غزة منا ببعيدة، فهي إلى الآن تنزف ويهود ما زالوا يوقعون بها القتل والدمار، وحكام هذه الدول المجتمعة في هذا المؤتمر ترقص على جثث شهدائهم!

ولكن الحق يقال: إن هذا الشرف العظيم لا يليق بهؤلاء الشرذمة السفهاء، فهو شرف لا يناله الا مؤمن مخلص نذر نفسه في سبيل الله، لأجل ذلك نقول: إن هذه الأمة أمة ولودة لا يعلم الخير في أولها أم آخرها، كما قال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ؛ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ» رواه الترمذي، فهي أمة الهداية وهي الوحيدة القادرة على إنقاذ البشرية من ظلم الرأسمالية ونشر العدل، ذلك أنها أمة تحمل مشروعا حضاريا أنزله خالق البشرية، وحين كان مطبقا لم يتجرأ أحد على إهانة مسلم، وإن حصل جاء الرد من خليفة المسلمين أفعالا لا أقوالا، فعندما تجرأ علج رومي على امرأة مسلمة واقتادها في سوق عمورية، فصرخت وا معتصماه، لم يجلس أمير المؤمنين المعتصم ويعقد الاجتماعات ويخرج بالشجب والتنديد، فلم تكن صرخة في واد، بل صرخة هدمت أسوار أعظم مدائن الروم.

وهذا خليفة المسلمين عبد الحميد الثاني عندما بلغه أن مؤلفا فرنسيا ينوي عرض مسرحية مسيئة للرسول الكريم ﷺ، ومع ضعف الدولة العثمانية آنذاك، فما كان من غيرته على رسول الله ﷺ إلا أن أمر بتجهيز الجيش وتعبئته وأمر حاشيته بلبس لباس الحرب وارتدى الزي العسكري وأمر باستدعاء القنصل الفرنسي فورا، فلما رأى القنصل ما رأى من جدية خليفة المسلمين أرسل رسالة مستعجلة لدولته "أن الدولة العثمانية مستعدة للدخول في الحرب فأوقفوا عرض المسرحية"، وبالفعل تم إلغاء عرضها.

فأين هذا العز عندما كان المسلمون دولة واحدة يحكمها إمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، من ذل مليارى مسلم مقسمين بنحو ستين دولة يحكمها جبناء خانوا الأمة ولا يعرفون إلا الكذب والخنوع؟!

فحري بأمة الهداية أن تأخذ دورها الذي فرضه الله عليها، وأن تعزم أمرها وتطيح بهؤلاء الحكام مع أنظمتهم الفاسدة، وتعلن دولتها التي ارتضاها الله تعالى لها، فتحطم كل هذه المنظمات والجامعات التي ما نالها منها إلا الذل والهوان، لتعود بلاد المسلمين دولة واحدة بإمام واحد يبعث رسائل عز فعلية وجدية لا يخاف في الله لومة لائم.

بقلم: أ. أحمد الطائي – ولاية العراق

تحت حكم الرأسمالية تصبح حياة الذباب أولى من حياة البشرية

خلق الله الكون والإنسان و الحياة، وجعل للكون قانونا يديره ونظم العلاقة بين مخلوقاته ورتبها ترتيبا معينا،وهيأ الأرض لتتحمل كل الكائنات التي ستحيا عليها وسخر لكل كائن حي سبل حياة محددة ، فكان الكون منذ خلقه يسير وفق نظام محكم يضمن لكل الكائنات البقاء مادام لها حاجة في دورة الكون... هذا خلق الله ، الذي أحكم خلقه فكان سير الكون منظما منضبطا حتى اليوم الذي بدأت يد البشر تمتد إلى الثوابت فيه لتلعب فيها مدعية التعديل والتحسين ، ثم تدخلت لتسد العجز والنقص بدعوى الخوف من الجوع و الفقر..

هذا ما أعلنته الرأسمالية منذ تحكمت في العالم فتسببت في خلل كبير في نظام الكون حتى بتنا لا نستطيع حصر المخاطر ولا نعرف أسبابها ومسبباتها ولا حتى مالاتها.

إن معاناة البشرية اليوم سببها الفعلي هذا التدخل البشري في خلق الله ، فلو أخذنا بلادنا كمثال على هذا الأمر ، برغم أن بلادنا ليست بلدا صناعيا و لا هي قوة اقتصادية في العالم بل هي دولة من دول العالم الثالث أو ما يطلق عليها دول العالم النامي، إلا أن شعبها يعاني جراء هذا التدخل البشري في مناطق عديدة فقابس مثلا يشتكي أهلها تلوثا بيئيا وجويا يصل حد اختناق الناس وموتهم جراء الانبعاثات الكيميائية للمجمع الكيميائي الفرنسي، ورغم تظاهر الناس ومطالبتهم بتفكيك وحدات هذا المجمع إلا أن الدولة تعجز عن اتخاذ أي قرار في اتجاه رفع المعاناة عن الناس أو حتى تقليل الضرر الحاصل.

وقد انتشر منذ مدة قصيرة خبر عن وجود مصنع الذباب الفرنسي في منطقة قرمبالية ، وهذا المصنع صورة صريحة عن التدخل البشري في دورة الكون الطبيعية بامتياز،حيث يقوم على إنتاج بروتين غذائي و زيوت طبيعية و أسمدة من يرقة ذبابة الجندي الأسود ليكون الغذاء الأفضل لتربية الأسماك بأقل تكلفة ممكنة ، مع تصريح المصنعين بنيتهم جعل منتوجاتهم تدخل في المنتجات الغذائية كالخبز والمعجنات عموما...

نعم،هكذا تمتد يد البشر إلى مخلوقات الله لتتلاعب بثوابتها وتغير خلق الله بدعوى جلب المنفعة للناس و الحال أنهم يخربون الأرض ويفسدون على الناس عيشهم. فإن كان ظهور أثر مجمع قابس على مدى طويل،حيث انتصب المجمع منذ سنة 1972 وخرجت الناس تطالب بغلقه بعد عشرات السنين إلا أن ضرر مصنع الذباب ظهر سريعا فهذا المصنع الذي انتصب تقريبا سنة 2019 حسب ما صدر في الرائد الرسمي للبلاد التونسية وبدأ أهل المنطقة في التشكي و المطالبة بغلقه وترحيله عن البلاد كلها خلال هذه السنة خاصة مع انتشار خبر نية شركة ناكست بروتين(nextprotein) التوسع وافتتاح فرع جديد تحت غطاء القانون الذي منحها التصنيف واعتبرها شركة بيئية رغم ما يلحق من ضرر للبيئة جرّاء نشاطها.فقد تمكنت الشركة من الحصول على الترخيص بفضل ادعائها أنها شركة تقوم برسكلة الغلال والخضر الغير صالحة للاستعمال،وهذا نصف الحقيقة،حيث أن هذه المواد تستعمل كغذاء لذبابة الجندي الأسود لتتكاثروتنتج أعدادا كبيرة من اليرقات،والحقيقة أن هذه الغلال و الخضر المتعفنة تزداد تعفنا بتركها،وهذا التعفن ينتج عنه روائح كريهة و غازات سامة ناهيك عن الحشرات التي يمكن أن تتكاثر مع تواجد بيئة متعفنة بهذا الشكل ...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية تجفيف اليرقات يتسبب في انبعثات سامة في الهواء مما يتسبب في حالات الاختناق إلى جانب جملة من الأمراض التحَسُسية،وهذا ينطبق على البشر والشجر وحتى على الحيوانات...

أما ما يحدثه تصريف المياه أو رمي الفضلات من أضرار على الأراضي الزراعية و على المائدة المائية فإن نتائجه قد باتت مؤكدة بشهادة السكان المجاورين للمصنع، حيث أكد أصحاب منبت في منطقة قرمبالية بأن البئر التي يسقون منها نباتاتهم و مواشيهم لم يعد صالحا للسقي بعد تحليله في معهد باستور بعد بحث دام خمس سنوات عند ملاحظة تضرر المنبت عموما...

وبناءا على ما ذكرنا فإن الضرر واضح وثابت،فإذا كان إسناد الرخصة في المرة الأولى كان بحسن نية نظرا لأن الوثائق المقدمة تؤكد أن المصنع يقوم بعملية رسكلة للنفيات فما المبرر لقبول نفس المطلب بعد الضرر الثابت؟

إن الحقيقة التي لا تخفى على أحد فمثل هذه المشاريع الفرنسية أو غيرها من المشاريع ذات الجنسية الغربية للدول الكبرى حين تستقر في بلادنا فإن فائدتها لبلد المنشأ أما بلادنا فهي مستباحة مهانة يأخذون خيراتها ويتركون لنا فضلاتهم ونفاياتهم...و مصنع الذباب الفرنسي يصَدُّر كل منتوجه للخارج،وهو من أقل المصانع من حيث التشغيل حيث أن عدد العمال فيه لا يتجاوز الثلاثين عاملا في قرمبالية وحتى الفرع الثاني فإنه لن يستقبل أكثر من 100عامل،فأي فائدة لبلدنا في هذه الوضعية ؟

و الجواب أننا لا نستفيد كدولة مطلقا لأن هذه المشاريع لا تدخل في الدورة الاقتصادية للبلاد في حين يكون حجم الضرر كارثيا على كل الأصعدة و هذا ما يجعل الناس في حالة ذهول أما مفارقة عجيبة ،فمنتجات المصنع لا قيمة لها في الأصل بالمقارنة لحياة مدينة بأكملها بأهلها وأرضها و حياتها ككل، فأي منطق هذا الذي يجعل إنتاج غذاء للسمك أو للدجاج أولى من حياة البشر؟وبأي حق يسمح لمشروع يخرب البيئة ويفسد الحرث و النسل ينتصب في أهم منطقة لإنتاج الغلال في بلادنا ؟وكيف يمنح فرصة للتوسع بعد احتجاج الناس واعتراضهم على وجوده؟ بل كيف يتمكن عماله من العمل حتى قبل تسلم الرخصة وكيف يكون أقصى قرار يتخذ في شأنه إيقاف التصنيف؟؟؟

أسئلة كثيرة،لا يصعب الجواب عليها، لكن الجهات المسؤولة ليست صاحبة قرار لأن المسؤول عن الشركة أكبر منها أساسا،بل هو يعتبر بلادنا حديقته الخلفية التي يأخذ منها ما طاب له ويلقي فيها ما زادا عن حاجته ...حتى أرواح الناس،بالاختناق أو بالدعس لا فرق المهم أن يستمر المشروع و تتوسع الشركة ويرضى عنا المسؤول الكبير.

كم هو مؤلم أن نتحدث في سياق مقالنا هذا عن روح أزهقت دعسا أمام أنظار المعتصمين،كم هو مؤلم أن تعيش في بلد يصطف مسؤولوه ضد المتضرر، فيحكم على المحتجين في قضية المجمع الكيميائي بقابس بالإدانة و بالسجن ستة أشهر، بنفس الشكل تظاهر المسؤولون في الوطن القبلي بأنهم أوقفوا التصنيف و الحال أنه قرار شكلي لا يمكن أن يصل إلى تحقيق مطلب الناس بغلق المصنع نهائيا...

صحيح أن ضعفنا كشعوب مسلمة وتبعيتنا للغرب الكافر المستعمر جعلنا في هذه الحالة من الهوان والذلة فلا نملك حتى أن ننعم بخيرات بلادنا ولا يسمح لنا بالعيش الكريم مادام للكافر المستعمرمصلحة في بلادنا،لكن الحقيقة الأكبر من كل هذا أن هذا النظام المجرم قد أهلك الحرث والنسل وأفسد على الناس عيشهم في كل أنحاء العالم،فمقياسه النفعية وجعله للقيمة المادية أهم قيمة يحققها الإنسان جعلت الناس يعيشون في غابة موحشة الغلبة فيها للأقوى. وإن البشرية اليوم باتت في أمس الحاجة إلى تغيير جذري يقوم على إستئصال هذا النظام العفن و استبداله بنظام ينشر الخير و يرعى مصالح الناس و يعدل بينهم، وهذا لن يتحقق إلا بالعيش وفق نظام الإسلام الذي ألزمت احكامه الدولة على توفير الحاجات الأساسية لكل فرد ووفرت فرصة لتوزيع الثروة بين الناس ومنعت الاحتكار والربا وكنز المال وحرمت إلحاق الضرر بالكائنات الحية عموما و النفس البشرية بصفة خاصة،ورغم كل هذا فإن العيش في ظل الإسلام يفتح للعلماء مجالات البحث والتعرف على أسرار الكون وتوفير فرص التقدم والتطورفي أعلى مستوياته و دون المساس بثوابت نظام الكون أو التدخل في خلق الله وتغييره بأي شكل كان ، نعم إن نظام الإسلام وحده القادرعلى حماية البشرية و الإرتقاء بهم فهو سبيل إخراج الناس من الظلمات إلى النوروهو المنقذ للعالم من فساد الرأسمالية.

وفي الختام نقول إن على كل من أراد أن يرفع هذا الظلم عنه أو عن غيره أن يطالب بالتغييروأن يعمل على التغيير لا أن يقف معتصما أو يخرج متضاهرا فيقتل دعسا ...

بقلم سهام عروس

البحر الأحمر وحلقة النار



تتزامن التطورات العسكرية في اليمن مع تصاعد الصراعات الداخلية والتوترات الإقليمية المحيطة بإثيوبيا، في وقت تشهد فيه إريتريا والسودان والقرن الأفريقي بدورهما تحولات أمنية وسياسية متسارعة. وقد تبدو هذه التطورات، للوهلة الأولى، محكومة بديناميات الداخلية وبحدوده القطرية. لكن الاقتراب من هذه الأزمات بوصفها ملفات منفصلة يحجب جانباً مهماً من الصورة.

فمع توسيع زاوية النظر إلى ما وراء الحدود الاستعمارية، يظهر البحر الأحمر ومضيق باب المندب بوصفهما مساحة تتقاطع عندها هذه الأزمات، لا مجرد فاصل جغرافي بينها. فما يجري في اليمن يمكن أن يعيد تشكيل حسابات القوى على الضفة الأفريقية، فيما يمكن للتوترات الممتدة من القرن الأفريقي إلى السودان وإثيوبيا وإريتريا أن تؤثر بدورها في البيئة الأمنية والاستراتيجية المحيطة باليمن. ومن هذه الزاوية، لا تبدو التحركات العسكرية والصراعات السياسية على ضفتي البحر الأحمر أزمات متجاورة بقدر ما تبدو أجزاءً من مسرح استراتيجي مترابط، تنتقل فيه تداعيات الصراع من ساحة إلى أخرى عبر الممرات البحرية، وشبكات النفوذ، وحسابات القوى الإقليمية والدولية، ومخططات كيان يهود. وقد كان متوقعا أن يصل لهيب الاستنزاف الاستراتيجي بعد مضيق هرمز إلى باب المندب.

عند هذه النقطة، يصبح البحر الأحمر أحد المفاتيح التي تسمح بقراءة هذه الأزمات ضمن سياق إقليمي واحد. فالمعركة على أحد شاطئيه قد تغيّر حسابات القوى على الشاطئ المقابل، وقد يتحول اضطراب موضعي داخل حدود دولة واحدة إلى عامل ضغط يعيد ترتيب التوازنات في الإقليم بأكمله.

وهذا هو المعنى الدقيق لما سماه معهد ADWA للدراسات الدفاعية والاستخبارية والاستراتيجية "حلقة النار": منظومة بحرية يؤدي فيها عدم الاستقرار على أحد الشواطئ إلى تغيير القيمة الاستراتيجية للشاطئ المقابل. فتحْتَ عنوان "إثيوبيا داخل حلقة النار واضطراب البحر الأحمر"، وضعت دراسة المعهد الصادرة في أيلول/سبتمبر 2026 البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي ضمن مسرح أمني واحد يمتد من قناة السويس إلى باب المندب ثم خليج عدن.

وما يجري اليوم يؤكد هذه الرؤية بصورة تكاد تكون تطبيقاً حياً لها. ففي اليمن تمكن الحوثيون من توسيع وجودهم على الساحل الغربي والوصول إلى منطقة باب المندب، فأصبح المضيق، الذي كان في الأصل ممراً دولياً، ورقة عسكرية وسياسية في يد وكيل إقليمي محسوب على إيران. ولم يعد الأمر متعلقاً بالحرب اليمنية وحدها، إذ إن اضطراب مضيق هرمز جعل باب المندب أكثر أهمية بالنسبة للسعودية والتجارة الدولية، ولذلك تستعد الرياض لعملية عسكرية قد تتجاوز باب المندب وتعز، في وقت تحاول فيه الاستفادة من اتفاقية مكة، فضلا عن استجداء مساعدات أمريكا.

وهنا تكمن المسألة الاستراتيجية الأهم: ليس بالضرورة أن يكون هدف أمريكا هو القضاء على الحوثيين الذين انكشفوا على الساحل وتعهدوا بعدم استهداف سفنها وسفن كيان يهود، وإنما تحصين المنطقة من تدخل القوى المنافسة، ومنع أي طرف من امتلاك قدرة موثوقة على تحويل نقطة اختناق بحرية إلى أداة ابتزاز إقليمي ودولي، أي منع تكرار سيناريو مضيق هرمز. ولهذا فإن حضور أمريكا البحري المتكرر في البحر الأحمر وحتى بحر العرب، من حاملات الطائرات والمدمرات وسائر القطع القتالية، لا ينبغي قراءته باعتباره استعداداً للحرب فقط، بل باعتباره أيضاً رسالة ردع مفادها: لا ينبغي أن تصبح نقاط الاختناق ملكاً استراتيجياً حصرياً لأي قوة إقليمية. لكن السيطرة على البحر لا تبدأ من البحر دائماً. وهذه هي النقطة التي تجعل الضفة الأفريقية شديدة الأهمية.

ففي إثيوبيا تتزامن عودة القتال في تيغراي مع صراعات أمهرة وعفار، ومع تشكل تحالفات مسلحة جديدة ضد حكومة آبي أحمد، في الوقت الذي تتدهور فيه العلاقة بين أديس أبابا وأسمرة. وقد أشارت تحليلات عدة إلى أن الصراع الإثيوبي لم يعد شأناً داخلياً خالصاً، إذ تتقاطع فيه حسابات إريتريا ومصر والسودان والصومال وتركيا وقوى الخليج، تهيئة لمرحلة ما بعد سقوط آبي أحمد بضوء أخضر أمريكي، فيما يرتبط جزء جوهري من التوتر برغبة إثيوبيا في الحصول على منفذ بحري وتقليل اعتمادها على جيبوتي. في المقابل، أشارت دراسة حديثة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية نُشرت في أيلول/سبتمبر 2026 إلى أن الصين قامت بترقيات لقاعدتها العسكرية في جيبوتي عززت قدراتها في الاتصالات وجمع المعلومات، ما يعكس تطورا واضحا للحضور الصيني في هذا المسرح.

وهنا تظهر "حلقة النار" بأوضح صورها: الحوثي الذي يتحرك على الساحل الآسيوي للبحر الأحمر يؤثر في قيمة الساحل الأفريقي المقابل، وإثيوبيا التي تبحث عن منفذ بحري لا تستطيع فصل أمنها القومي عن باب المندب، وإريتريا التي تملك ساحلاً طويلاً قبالة اليمن تصبح ذات أهمية استراتيجية تفوق وزنها الاقتصادي، ومصر التي تعتمد على قناة السويس ترى في اضطراب البحر الأحمر تهديداً مباشراً لمورد حيوي من مواردها، بينما تنظر السعودية إلى الساحل المقابل باعتباره امتداداً لأمنها الغربي. ولذلك فإن النزاعات البرية في السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال ليست بعيدة عن المعركة البحرية، بل إنها أجزاء من البنية نفسها المرتبطة بالموانئ وسلاسل الإمداد.

وبينما لا تستبعد تغذية أمريكا لهذه الصراعات حتى تستنفر أدواتها، حذرت دراسة حديثة لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة من تشابك الصراعات في القرن الأفريقي، ورأت أن التوترات بين إثيوبيا وإريتريا، والحرب السودانية، والتنافس المصري الإثيوبي، والصراع في الصومال، والتحركات التركية والخليجية، يمكن أن تجعل الصراع ينتقل من ساحة إلى أخرى عبر شبكة الحدود والموانئ والتحالفات.

ومن هذه الزاوية يمكن فهم التحركات الإقليمية على جانبي البحر الأحمر بصورة مختلفة. فالسعودية لا تنظر إلى اليمن باعتباره جبهة جنوبية فحسب، ومصر لا تنظر إلى السودان وإثيوبيا باعتبارهما ملفين أفريقيين منفصلين، وتركيا لا تنظر إلى الصومال باعتباره شريكاً بعيداً عن البحر الأحمر، وإريتريا لا تستطيع التعامل مع إثيوبيا بمعزل عن موقعها البحري، كما أن إثيوبيا نفسها لم تعد قادرة على النظر إلى مسألة الموانئ باعتبارها قضية اقتصادية محضة، لا سيما في ظل وجود مخططات لاقتسامها وتفكيكها كانت مطروحة على الطاولة منذ عهد إدارة بايدن.

إنها شبكة واحدة إذن تنتهي عند البحر الأحمر. ولكن لا ينبغي أيضاً أن نتصور أن واشنطن تحتاج إلى إدارة كل هذه الجبهات بصورة مباشرة. يكفيها أن تمنع نشوء قوة إقليمية قادرة على الانفراد بممر أو ميناء أو مضيق، وأن تحافظ على شبكة من الوكلاء والعملاء القادرين على موازنة بعضهم بعضاً. فالسعودية قوة على الضفة العربية، ومصر قوة على الضفة الشمالية، وتركيا فاعل متصاعد في الصومال، وإريتريا دولة ساحلية ذات موقع بالغ الحساسية ويمكن استمالتها من خلال رفع بعض العقوبات، وإثيوبيا قوة برية كبرى تبحث عن منفذ بحري، بينما يبقى الوجود العسكري الأمريكي المباشر عامل الضبط الأعلى لهذه المنظومة.

هذه السياسة تحمل بلا شك خطراً بالغاً على الدول التي تعتمد عليها. فمن يستعير أمنه من قوةٍ كبرى، لا يضمنه حين تتبدَّل المصالح، وقد يستيقظ يوما ليخوض حرباً لم يبنِ لها قوة، ولم يحصن لها أرضاً، ولم يملكَ لها قراراً. فكيف إذا كانت هذه القوة التي يستجار بها هي أمريكا عدوة الإسلام والمسلمين؟!

إن بعض الكيانات الموجودة حول البحر الأحمر تملك من الموقع والثروة والقدرات البشرية والصناعية ما يجعلها، لو أحسنت بناء قوتها، قادرة على فرض معادلات التغيير الدولي الذي يخرج البشرية من جحيم الرأسمالية، لكنها إذا بقيت أسيرة التبعية فإنها قد تصبح ساحات للصراع. وفي الحروب الكبرى، لا تحمي الخرائط حدوداً لا تحميها القوة، فما رسمه الاستعمار بالقلم يمكن أن تعيد القوة رسمه بالنار، كما علّمنا درس السودان.

أما القوة الحقيقية فلا تبنى بالمال ولا بالسلاح، بل بفكرة حضارية تمنح الإنسان معنى وجوده. فكرة تشكّل كيان الأمة، وتبني دولتها، وتصوغ عقيدة جيشها، وتدفعها إلى أن تسهر على أمن كل فرد فيها، وأن تجعل حماية أبنائها ومقدساتها قضيتها. ولكن من لا يملك قوة حماية وجوده، قد تلتهمه "حلقة النار" بدل أن تحمي ممراته.

بقلم أ.وسام الأطرش

بيان صحفي

وفود حزب التحرير/ ولاية تونس تعلم هيئة المحامين ونقابة الصحفيين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالمحاكمة العسكرية التي يتعرض لها ظلماً عضو المكتب الإعلامي، الأستاذ محمد الناصر شويخة

أدى وفد من حزب التحرير في ولاية تونس، متكون من الأستاذ عبد الرؤوف العامري رئيس المكتب السياسي والأستاذ ياسين بن يحيى رئيس لجنة الاتصالات المركزية، زيارتين لمقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ولمقر نقابة الصحفيين وذلك يوم الاثنين 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026م. حيث التقى الوفد بالمكلفين بالاتصال بمكتب الرابطة وبنقابة الصحفيين وشرح فحوى الزيارة المتعلق بموضوع اعتقال عضو المكتب الإعلامي للحزب في ولاية تونس الأستاذ محمد الناصر شويخة منذ أكثر من عشرين شهراً بتحريك من القضاء العسكري على خلفية مقال صحفي كتبه لجريدة التحرير صادعاً بالحقّ نصرة لأهلنا في غزة.

كما أعلم الوفد بأن محاكمة الأستاذ محمد شويخة ستجرى الثلاثاء 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026 بالمحكمة الابتدائية العسكرية بتونس، مذكراً بأن القضاء العسكري غير مختص بمقاضاة المدنيين إذا لم يكن من بينهم عسكري، وأن المرسوم عدد 87 المنظم للأحزاب السياسية خصّ الوزير الأول حصرا وقصرا بمحاسبة الأحزاب السياسية، علاوة على المرسوم 115 الذي حصّن محرري المقالات الصحفية المنشورة في الدوريات من مثل هكذا قضايا. ودعا الوفد الرابطة والنقابة لتحمل مسؤوليتهما، باعتبار الدور الذي قامتا عليه في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الصحفيين دون استعمال مكاييل متعددة ومختلفة، مذكراً بأنه سبق إعلامهما سنة 2023 بعديد الانتهاكات التي تعرض لها حزب التحرير وشبابه دون أن تحركا ساكنا!



كما أدى في اليوم نفسه وفدٌ ثانٍ متكون من الأستاذ المحامي فتحي الخميري عضو لجنة الاتصالات المركزية والأستاذ المحامي أكرم غيلوفي، زيارة لهيئة المحامين بالمحكمة الابتدائية بتونس حيث قدم الوفد بياناً لكتابة الهيئة بخصوص قضية الأستاذ محمد الناصر شويخة.



في ختام اللقاءات الثلاثة أدلى كلٌ من الأستاذ عبد الرؤوف العامري أمام مقر الرابطة، والأستاذ ياسين بن يحيى أمام مقر نقابة الصحفيين، والأستاذ فتحي الخميري أمام هيئة المحامين، أدلوا بتصريحات بيّنوا فيها فحوى الزيارات الثلاث، كما ترك الوفدان مراسلة لكل من السادة رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ولنقيب الصحفيين التونسيين ولرئيس فرع الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، تتضمن بيانات الحزب في الموضوع .وطلب لقاء عاجل في الغرض

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

وقفة أمام المحكمة العسكرية نصرة للأستاذ محمد الناصر شويخة!

نظّم حزب التحرير / ولاية تونس أمام المحكمة العسكرية بباب سعدون بتونس العاصمة يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026م وقفة نصرة للأستاذ محمد الناصر شويخة عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس استنكارا للقضية الجنائية التي حرّكتها المحكمة العسكرية ضده قبل عام ونصف تقريباً والتي يقبع جراءها منذ ذلك الوقت في السجن على خلفية مقال صحفي كتبه لجريدة التحرير، حذّر فيه أصحاب القرار والجيوش في البلاد الإسلامية من مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المناورات العسكرية الدورية التي تجريها في تونس مع بلدان شمال أفريقيا والبلدان المطلة على البحر المتوسط، باعتبار إعلانها السافر لعداوتها للمسلمين عامة ولأهلنا في غزة بصفة خاصة.

وقد وقف حشد كبير من أهل الزيتونة أمام المحكمة العسكرية بباب سعدون زمن المحاكمة والتي رافع فيها ثلة من الأساتذة المحامين لمدة ساعتين تقريبا دفاعا على الأستاذ محمد الناصر شويخة، وقد صرّحوا فور خروجهم من الجلسة بأنّ ما كتبه الأستاذ لا يستوجب مثوله أمام القضاء البتة بل بالعكس هو دافع عن دماء وعرض أمته وأنه رجل غيور على دينه فكيف يحاكم بأقصى درجات العقاب التي يحاكم بها المجرمون، وأنّ البيان كان سياسيا وجب الرد عليه سياسيا وليس في المحاكم العسكرية وإن هذا الاستهداف للأستاذ شويخة هو في الحقيقة استهداف لحزب التحرير، وقد صدر الحكم في اليوم التالي والذي قضى بسجن الأستاذ مدة سنتين مع غرامة مالية والذي يعتبر تعد صارخ وظلم كبير لرجل صدع بالحق في زمن صمتت فيه الطبقة السياسية بجميع أطيافها ليدافع عن شرف البلد وتاريخه الناصع في الدفاع عن قضية فلسطين ومسجدها وعن أرضها وأهلها الطاهرين.



أسباب الانفجار في دول أوروبا

اندلعت المظاهرات والاحتجاجات في عدد من دول أوروبا - مثل فرنسا وبلجيكا وإسبانيا - احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة والتخفيضات في ميزانيات المدارس والجامعات، وتخللت بعضها أعمال عنف وتدمير ونهب.

ثم امتدت موجة احتجاجات طلاب المدارس والجامعات عبر فرنسا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا واليونان والنمسا وحتى إلى ألبانيا، وتظهر بوادر الاحتجاجات في كل من ألمانيا وهولندا وصربيا وأيرلندا. فكيف تطورت موجة الاحتجاجات، وما أسباب هذا الانفجار؟

أولاً: منذ مجيء ترامب إلى الحكم في فترته الثانية، فرض على دول حلف شمال الأطلسي رفع الإنفاق العسكري بنسب تصاعدية تصل إلى مستويات قياسية (تستهدف 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035)، وهي عتبة لم تدركها أي دولة داخل الحلف، بما في ذلك أمريكا التي يبلغ فيها حجم الإنفاق العسكري 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الحرب الروسية الأوكرانية. تأثرت أوروبا بشكل كبير جراء الحرب في أوكرانيا، وانعكست تداعياتها الاقتصادية والمعيشية على القارة. وكان من أبرز تداعياتها:

❖ أزمة الطاقة والتدفئة التي أدت إلى انقطاع الإمدادات الروسية، وارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، وإلى تضخم مالي حاد في معظم الدول الأوروبية.

❖ ارتفاع تكاليف المعيشة والإسكان واضطراب الأسواق، حيث خرج الناس مطالبين بالعيش الكريم، وتحسين الرواتب، ورفض تقليص الإنفاق العام، كما حدث في إسبانيا وفرنسا وبلجيكا.

❖ تمويل أوروبا للحرب بمليارات الدولارات على حساب دولة الرفاه والخدمات الداخلية (كالمدارس والصحة)، إذ اتجهت أوروبا للصرف الدفاعي، ومنه ما تم توجيهه مباشرة إلى أوكرانيا، ومنه ما خصص لتطوير الترسانات العسكرية للدول، مثل ألمانيا التي خصصت مئة مليار دولار، وكل ذلك جاء على حساب الخدمات المقدمة للشعوب الأوروبية.

وذكرت مجلة نيوزويك في تقرير للكاتب توم أوكونور أن تجدد الحرب على إيران قد يؤدي إلى تقليص قدرة واشنطن على تزويد حلفائها الأوروبيين بالأسلحة في وقت تحتاج فيه القارة إلى تسريع إعادة التسلح. ونقلت الصحيفة عن خبراء أوروبيين أن المشكلة لا تكمن فقط في حجم الإنفاق الدفاعي، بل في قدرة أوروبا على بناء قاعدة صناعية مستقلة، إذ إن الاعتماد الطويل على أمريكا جعل القارة معرضة للخطر في حال انشغال أمريكا بصراعات أخرى.

ثالثاً: صرّح رئيس فرنسا ماكرون بأن الناس

لديهم الحق في الغضب من ارتفاع أسعار الوقود، مشيراً إلى أن بلاده تعيش تبعات مباشرة لأزمة إغلاق مضيق هرمز.

وبحسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات، يعتمد الاتحاد الأوروبي على الخارج لتغطية 96٪ من احتياجاته النفطية و85٪ من احتياجاته من الغاز. وتبلغ مخزونات الغاز في دول الاتحاد الأوروبي نحو 71.5٪، مقابل متوسط موسمي يُقدّر بنحو 92٪، وفقاً لمنظمة البنية التحتية للغاز في أوروبا.

وشكّلت واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال من أمريكا نحو 57٪ من إجمالي الإمدادات، عقب تراجع الإمدادات القادمة من دول الخليج إثر اندلاع الصراع. وتتعمق الأزمة مع تزايد اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي المسال بعد تراجع إمدادات الغاز من روسيا منذ بدء غزوها لأوكرانيا، لتضاف إلى تلك العقدة أزمة مضيق هرمز، وارتفاع كلف الشحن، وتعثر الإمدادات، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

أسباب إضافية: وللعلم، هناك أسباب كثيرة أخرى لتلك المظاهرات؛ منها:

❖ الانقسام الداخلي العميق، وعقد التاريخ والجغرافيا بين الدول الأوروبية.

❖ ارتفاع صوت اليمين المتطرف، إذ تبدلت خريطة التوازنات السياسية خلال السنوات الماضية وتصاعد نفوذ اليمين بشكل كبير، فعاد إلى السلطة في إيطاليا من خلال جورجيا ميلوني، ويقترب من قيادة فرنسا عبر مارين لوبان، بينما يحقق حزب البديل من أجل ألمانيا مكاسب واسعة. هذه الأوضاع تتيح مساحة أكبر لليمين المتطرف لاستثمار حالة الاستياء المجتمعي والاقتصادي وتحويلها إلى مكاسب سياسية.

❖ ضعف اقتصاد أوروبا المزمن، وظهور علامات الشيخوخة على دولها، وغزو صناعات الصين الأقل كلفة والأعلى جودة، إلى جانب سياسة الرسوم الجمركية لرئيس أمريكا ترامب وموقفه من الاتحاد الأوروبي.

❖ ارتفاع عجز الدين في الدول الأوروبية؛ حيث بلغ الدين العام الفرنسي نحو 3.6 تريليونات يورو (نحو 3.9 تريليونات دولار) في نهاية الربع الثاني من عام 2026، بما يعادل 119٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوقع المفوضية الأوروبية ارتفاع الدين العام في منطقة اليورو من 88.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025 إلى 90.2٪ في عام 2026، ثم 91.2٪ في عام 2027؛ نتيجة زيادة العجز وتكاليف الربا وضعف النمو. وفي أحدث توقعاته الصادرة في 13 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 1.1٪ في عام 2026، متوقعاً نمو اقتصاد فرنسا بنسبة 0.4٪ مقابل 2.5٪ اقتصاد إسبانيا.

ختاماً: إن الأزمة الحقيقية الآن ليست أزمة إدارة في الدول الأوروبية فحسب - وإن كانت تعاني من سوء الإدارة والفساد - بل هي في حقيقة الأمر أزمة مبدأ وحضارة أثبتت إخفاقها، فهي تحمل بذور فنائها وهي في طورها إلى الموت. ولن يكون الحل - كما هي عادتهم بالترقيع، وتغيير الحكومات والأشخاص - بل بتغيير حضاري مبدئي شامل، ولن يتحقق ذلك إلا بمبدأ الإسلام العظيم. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً﴾.

بقلم أ.حسن حمدان

بيان صحفي

أتترك أمة الإسلام يهود ينفذون مخططهم بالضم والتهجير دون أن تعلن النفير؟!

يواصل جيش يهود حصار مدينة الخليل وإغلاق مداخلها، ضمن عملية عسكرية واسعة بدأها يوم الجمعة 23/10/2026، وقد شملت العملية تهجير سكان وهدم منشآت، ويأتي ذلك بالتزامن مع توسيع التضييق والجرائم في الضفة الغربية بأسرها. وقد تركزت العملية في الخليل في حيي دير بحّة والجلدة، على مساحة تقارب 330 دونما، وتضم أكثر من 495 وحدة سكنية. وأجبر الجيش الناس على مغادرة منازلهم دون تحديد موعد للعودة، وقالت بلدية الخليل في تحديث لآخر التطورات بالمدينة حتى ظهر يوم الأحد 25/10/2026، إن 379 أسرة هُجّرت قسرا، منها 154 أسرة أضحت بلا مأوى ولا مكان آمن، فيما وصل عدد المهجّرين 2456 فردا، بينهم 171 رضيعا، و27 من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى 159 من ذوي الأمراض المزمنة. كما تضمنت العملية هدم خمس منشآت تجارية وصناعية ومبنى سكنيا من ثلاثة طوابق، إضافة إلى إغلاق المسجد الإبراهيمي ومنع الصلاة ورفع الأذان فيه، بالتزامن مع انتشار الجيش وآلياته العسكرية في أنحاء المدينة.

لا يحتاج كيان يهود المجرم لذريعة لارتكاب جرائمه بحق أهل الأرض المباركة، وتصريحات قادته باتت علنية حول خطط ضم وتهجير الضفة كما فعل بغزة، وقد بدأ تنفيذ مخططه هذا في مخيمات الشمال؛ جنين وطولكرم ونور شمس، وها هو يعلن صراحة أنه يسعى لتطبيق ما أسماه "نموذج جنين" في الخليل.

إن هذا الكيان المجرم ينتهج سياسة العقاب الجماعي بحق أهل الأرض المباركة متذرعاً بأي حدث أو عملية تحصل، فيغلق المدن والقرى بالبوابات التي نصبها على مداخلها، ويقطع أوصال المناطق بالحواجز والبوابات، فيصبح الناس في سجن كبير، ويقوم بتجريف الطرق وتدمير البنية التحتية، ويشرع بتفتيش المنازل والعبث بمحتوياتها وسط إفادات عن الاستيلاء على أموال ومصاغ ذهبي ومقتنيات شخصية خلال عمليات التفتيش، وفي كثير من المناطق لا يكتفي بتفتيش البيوت بل يقوم بإخلائها من السكان كما هو حاصل في الخليل اليوم، وفي مثل هذه الظروف الأمنية والإنسانية تجد العائلات صعوبة في الحصول على المواد التموينية والدواء، وصعوبة الوصول للمستشفيات والمراكز الطبية، في ظل الحصار وفقدان المأوى والممتلكات، واستمرار القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى المنازل والأراضي، والاعتقالات والهدم، وسط مخاوف من اتساع نطاق التهجير.

إن هذا الكيان المجرم يسعى عبر عملياته العسكرية وتضييقاته ومصادرته للأراضي وهدمه للبيوت والممتلكات من جهة، وعبر إطلاق العنان لقطعان مستوطنيه وحمايتهم في جرائمهم من جهة أخرى، حيث يقومون بحرق وتدمير الممتلكات، والاعتداء على الناس بالضرب وإطلاق النار، واقتلاع الأشجار والمزروعات، والاستيلاء على الأراضي وإقامة مستوطنات عليها أو شق طرق استيطانية، يسعى إلى إجبار الناس على الهجرة القسرية خارج فلسطين، وسط حديث عن مخططات لتهجيرهم إلى الأردن أو إلى خيام في الصحراء وغور الأردن، طمعاً في تحقيق مخططاته وأحلامه التوراتية بإقامة (إسرائيل الكبرى).

أفلم يأن لأمة الإسلام أن تنفض عنها غبار الضعف والخذلان وتدوس الحكام المجرمين، وتزحف مهللة مكبرة لتحرير الأرض المباركة ونصرة أهلها؟! أتترك أمة الإسلام، وبخاصة جيوشها، يهود ينفذون مخططهم بالضم والتهجير دون أن تعلن النفير؟! فيا أمة الإسلام: حي على الجهاد، حي على نيل رضوان الله والفوز في الدارين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾

القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير



المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345950
الهاتف 71345949

M . I . P.